تأثير أهمية أبعاد التنمية المستدامة في ضرورة نفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بها في الجزائر

كمال وحيون

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر،جامعة الجزائر 3،
ouahioune.kamel@univ-alger3.dz

تاريخ الإيداع: 2019/02/25 **تاريخ المراجعة:** 2021/02/23 **تاريخ القبول:** 2021/11/16

ملخص

تعتمد ضمانات نفاذ القواعد الدستورية على أسس القانونية والشعبية ثابتة، لكن في الواقع هناك ضمانات أخرى يمكن أن تؤثر هي الأخرى على نفاذ القواعد الدستورية. فمن بينها، هناك التنمية المستدامة التي تحتل مكانة محورية في برامج المنظمات الدولية والعديد من الدول مثل كالجزائر التي هي نموذج دراستنا. فالهدف من الدراسة هو تقديم شروحات عن كيفية تأثير مبادئ التنمية المستدامة لضمان نفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بها في الجزائر، وهذا من خلال إبراز أهمية أبعادها في مجالات عديدة كالمجال الاقتصادي والاجتماعي وهذا بتحليل الديناميكية الناتجة عن تفاعل هذه الأبعاد على المستوى الوطني والداخلي.

الكلمات المفاتيح: ضمانات نفاذ القواعد الدستورية، دستور، تنمية مستدامة، جزائر.

Influence of sustainable development dimensions on the need for the entry into force of the Constitutional rules in Algeria.

Abstract

Ensuring the application of constitutional rules depends on legal and popular foundations. But, there are other guarantees, among them, there is sustainable development which is at the center of the programs of international organizations and States, such as Algeria which is the model of our research. The objective of the study is to provide explanations on how the pillars of sustainable development guarantee the implementation of constitutional rules in Algeria.

Key words: Guarantees of the application of constitutional rules, Constitution, Sustainable development, Algeria.

Influence des dimensions du développement durable sur la nécessité de l'entrée en vigueur des dispositions constitutionnelles en Algérie des règles

Résumé

La garantie de l'application des règles constitutionnelles dépend des fondements juridiques et populaires. Mais, il existe d'autres garanties, notamment le développement durable qui est au centre des programmes des organisations internationales et des Etats, comme l'Algérie qui est le modèle de notre recherche. L'objectif de l'étude est de fournir des explications sur la manière dont les piliers du développement durable garantissent la mise en œuvre des règles constitutionnelles en Algérie.

Mots-clés: Garanties de l'application des règles constitutionnelles, constitution, développement durable, Algérie.

المؤلف المرسل: كمال وحيون، ouahioune.kamel@univ-alger3.dz

مقدمـــة

لقد سارت العديد من الدول في ركب التنمية المستدامة ومنها الجزائر التي قامت بعدة محاولات للإصلاح لاسيما في السنوات العشرة الأخيرة والتي كانت تهدف في مجملها إلى رفع مستوى المعيشة للفرد الجزائري وخلق استقرار اقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث برز هذا الاهتمام من خلال وجود قواعد دستورية، خاصة في دستور 2016، تتعلق بالتنمية المستدامة وأبعادها المكونة لها.

يمكن تناول موضوع التنمية المستدامة وما له علاقة بضمانات نفاذ القواعد الدستورية في الجزائر من زاويا مختلفة، أهمها، والتي سوف نركز عليها في دراستنا، هي من حيث بروز مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المتعارف عليها في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، والتي بدورها يمكن أن تتحول من خلال ديناميكية معينة من بين ضمانات نفاذ القواعد الدستورية إلى جانب الضمانات القانونية والشعبية.

ومن خلال دراستنا هذه سوف نركز على الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر مبادئ التنمية المستدامة على ضمان نفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بها في الجزائر؟

الفرضيات:

– حتمية التنمية المستدامة من خلال شموليتها لميادين مختلفة تضمن نفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بها.

– البعد الاجتماعي للدولة الجزائرية يجعل ضرورة تطبيق القواعد القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة على أرض الواقع.

أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية الدراسة في إبراز القواعد القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدستور الجزائري 2016.

– شرح الكيفية التي تفرضها التنمية المستدامة من أجل نفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بها.

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة محاور:

- مفهوم التنمية المستدامة.
- مكانة التنمية المستدامة في الدستور الجزائري 2016.
- حتمية التنمية المستدامة كضمان لنفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة:

هي عملية يتم فيها الاستغلال العقلاني للموارد وتوجيهات الاستثمار والتنمية التكنولوجية الحديثة والمؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته[1].

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي محورا ضابطا لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع من مستوى معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[2].

تعرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون "بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" الذي وضعته عام 1987 والمتمثل في تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة[3].

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدم ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى انتشار العديد من الصناعات الملوثة، وهذا ما أدى على المدى البعيد إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها، وارتفاع معدلات الأمراض، وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة.

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمين تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم وبالتالي نستنتج ما يلي:

– أن التنمية المطلوبة لا تسعى فقط لتقدم بشري في أماكن محددة ولسنوات قليلة، وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

– أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

– أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.

2- أبعاد التنمية المستدامة:

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ذلك هناك البعد الرابع وهو البعد المؤسسي[4].

– **البعد البيئي:**

وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني للحد من التلوث وأنماط الإنتاج السلبي واستنزاف المياه وقطع الغابات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية[5].

– **البعد الاجتماعي:** وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارسه من خلال جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة[6].

– **البعد الاقتصادي:** وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها[7].

– **البعد المؤسسي:** ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، كل هذا يتوقف جميعا على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

ثانيا: مكانة التنمية المستدامة في الدستور الجزائري 2016[8]:

دسترة المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة وأبعادها الأساسية، ظهر من خلال العديد من المواد التي أقرها الدستور الجزائري، خاصة الذي صدر في عام 2016، والذي يشكل استجابة لمتطلبات العصر.

1- حماية الاقتصاد الوطني:

وذلك من خلال تأطير التحول الاقتصادي بواسطة الخيارات الوطنية والمسؤوليات الدولية المنصوص عليها في الديباجة وفي المواد التالية (9، 18، 19، 20، 37، 78، 80) بما يؤكد الأتي:

– حماية الملكية العامة،

– بناء اقتصاد منتج تنافسي ومتنوع بالاعتماد على كل الثروات الطبيعية والإنسانية والعلمية للدولة،

– حماية الأراضي الفلاحية والموارد المائية،

– ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وحمايتها للأجيال القادمة،

– ضمان حرية الاستثمار وحرية التجارة في إطار القانون،

– تحسين مناخ الأعمال،

– تشجيع المؤسسة المحلية دون تمييز،

– تنظيم السوق وحماية المستهلك،

– تعزيز الحوار بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال دسترة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

إضافة الى تعزيز مكافحة الفساد من خلال إجراءات مقترحة في المواد الدستور (21، 64، 98، 153، 154، 170، 173، 192) وتحديدا من أجل الحماية الدائمة للاقتصاد الوطني ضد الرشوة والممارسات المشبوهة والتجاوزات، وهذا بفرض إلزامية التصريح بالممتلكات بالنسبة للمنتخبين والإطارات. دسترة هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية، وتأكيدا على منح التعديل الدستوري الاستقلالية لمجلس المحاسبة، وسع من مهام مراقبة رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة والمساهمة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العامة، على أن يعد هذا المجلس تقريرا سنويا يمنح لكل من رئيسي غرفتي البرلمان والوزير الأول.

2- حماية التكافل الاجتماعي:

حول مبادئ العدالة الاجتماعية التي أصبحت حجر الزاوية في الدستور، لاسيما في ديباجته وفي المواد التالية: (57، 65، 66، 67، 69، 72، 73، 79).

3- حماية البيئة:

من خلال التأكيد على حق المواطنين في بيئة سليمة، ومسؤولية الدولة في حماية هذه البيئة، وكذا التزامات الأشخاص والمؤسسات في الحفاظ على البيئة المواد التالية: (68، 140 الفقرة 18-19،

- كما تم خلق مؤسسات دستورية مثل:

مجلس المحاسبة (المادة 192)

المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المادة 198)

المجلس الأعلى للشباب (المواد 200 و 201)

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (المادة 202)

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (المادة 204)

المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات (المادة 206).

ثالثا: حتمية التنمية المستدامة كضمان لنفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بها

حتى تكون القواعد الدستورية هي القواعد السامية ولضمان حسن تنفيذها وتطبيقها بطريقة سليمة، يجب إقرار بعض الضمانات في الدستور لكي تكون ضابطا ومعيارا لتفادي عقم القوانين وبقائِها جامدة بدون فاعلية. هذه الضمانات متعددة، وتكون إما قانونية أو شعبية.

تتمثل الضمانات القانونية في مبدأ الفصل بين السلطات، وما ينتج عنه من تحديد اختصاص كل سلطة من السلطات العامة في الدولة، بحيث لا يمكنها تجاوزها والخروج عنها أو تتعدى على اختصاصات سلطة أخرى.

كما تكون الضمانات القانونية في إطار الرقابة على دستورية القوانين، حيث تتولى هيئة دستورية اختصاص رقابة احترام السلطة التشريعية والتنفيذية لأحكام الدستور. وهناك أيضا الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي تعد نتيجة لإقرار مبدأ الفصل بين السلطات حيث تتضمن معظم الدساتير نصوصا تكفل رقابة كل سلطة منها على الأخرى وهي متعددة تهدف كلها إلى تحقيق التوازن والتعاون بين السلطتين بما يضمن نفاذ القواعد الدستورية.

أما عن الضمانات الشعبية، فيأتي في مقدمتها الرأي العام، وحق المساهمة، وهو العمل الذي يأتي من الشعب مثل نشاطات فاعلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها، من آليات التجنيد والتنشئة السياسية والاجتماعية.

ففي الحالة التي نحن بصدد دراستها والمتعلقة بالتنمية المستدامة، والتي بدورها تتضمن جميع الأبعاد والجوانب المتعلقة بحياة الأفراد وكذلك المسائل الهامة في تسيير شؤون الدولة بما في ذلك السياسات العامة. ولهذا نلمس وجود أبعاد التنمية المستدامة بشكل صريح وضمني في الدستور الجزائري لسنة 2016، وحتى الدساتير السابقة، مما يدل على أن هناك وعيا من طرف السلطات العمومية في هذه المسالة وقدرة كبيرة للتكيف مع الأوضاع السائدة على الساحة الدولية التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

لكن الكثير يتساءل عن الكيفية، ومدى فعالية ضمانات نفاذ القواعد الدستورية في مجال التنمية المستدامة؟ ولكي لا نذهب إلى القول بأن هذه القواعد الدستورية شكلية فقط وخالية من أي فعالية في أرض الواقع، نقوم بدراسة الكيفية التي تفرض بها التنمية المستدامة من خلال بعدها الدولي وكذلك على المستوى الوطني، مع التركيز على التداخل بين البعدين الوطني والدولي، وهو ما سيتم شرحه على النحو التالي:

1- البعد الدولي للتنمية المستدامة:

للدولة الجزائرية مكانة مرموقة في العلاقات الدولية من خلال مساهمتها في بناء مجتمع دولي قائما على السلم والأمان من جميع أشكال المخاطر التي تهدد البشرية. يتجلى هذا من خلال مساهمتها الفعلية في تطوير برامج هيئة الأمم المتحدة، حيث تعتبر الجزائر من بين 20 دولة التي تساهم ماديا في هذه البرامج بما في ذلك المتعلقة بالتنمية المستدامة. وكذلك حضورها الفعلي في المواعيد الدولية أهمها مشاركتها في قمة الأرض بريوديجانيرو في البرازيل عام 2000م، وكذلك مشاركتها المتواصلة في جميع اللقاءات الدولية المتعلقة بجوانب التنمية المستدامة.

كما يقتضي البعد الدولي للتنمية المستدامة تحديد المسؤوليات الخاصة بالمتسببين في التلوث البيئي والذي يظهر في عدم التوازن في النمو والتنمية الاقتصادية بين دول الشمال الصناعية والجنوب المتضررة من جراء عدم الاحترام لقواعد التمنية المستدامة، كون عدم الاهتمام بتطبيق هذه القواعد على المستوى الوطني سوف ينعكس بالضرورة سلبيا على المستوى الإقليمي والدولي. وبما أن الجزائر تعد من دول الجنوب فهي تسعى دوما للحرص على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة. لأن دول الجنوب أصبحت بمثابة مفرغة للدول الشمال الصناعية.

كما أن الانخراط في مسارات التنمية المستدامة على المستوى الدولي يغذي روح المسؤولية والوعي بالانعكاسات السلبية الناجمة عن عدم المساواة في التنمية الاقتصادية، وتحطيم البيئة عن طريق التلوث وخلق الفوارق بين الأجيال من جراء الاستنزاف والاستهلاك غير العقلاني للموارد الطبيعية، كل هذه الأوضاع ساهمت في تحويل مبادئ التنمية المستدامة إلى قيم أخلاقية تلزم الشعوب وحكامها احترامها.

أصبحت التنمية المستدامة معيارا ومؤشرا تستعمله الهيئات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لقياس مستويات تقدم الدول في مجالات عديدة خاصة كل ما له علاقة بحقوق الإنسان.

2- البعد الوطني:

سنتطرق في هذه النقطة إلى رهانات التنمية المستدامة في الجزائر، ثم التطرق إلى ما ستنوي الجزائر فعله وما فعلته لتوضيح وقياس نفاذ القواعد الدستورية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

2-1- رهانات التنمية المستدامة في الجزائر:

تتضح لنا من رهانات التنمية المستدامة ضمانات نفاذ قواعدها في أرض الواقع، كونها تشكل تحديا نتيجة وعي الدولة الجزائرية بالأهمية القصوى للتنمية المستدامة من خلال الفوائد التي تترتب على تحقيق أهدافها في الواقع من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، والعكس في حالة عدم تحقيق أهدافها وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على جميع المستويات.

توجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات وهي: معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، ومؤشر الفقر، والتلوث البيئي، ومعدل التضخم.

2-1-1- معدل النمو الاقتصادي[9]:

يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر لإنتاج المداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

وبالرغم من تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر، فحسب البنك العالمي فإن الجزائر حققت نسبة نمو تقدر ب 3.8 بالمائة سنة 2016، إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات جعله غير كاف لمواجهة مختلف التحديات.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

– تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي؛
– عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية اقتصاديا؛
– تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

2-1-2- معدل البطالة[10]:

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنَّ ما يلاحظ في دراسة معدل البطالة في الجزائر وكذلك في باقي دول العالم هو عدم القدرة على ضبط المعطيات بصفة دقيقة، لأن هناك العديد من الأيدي العاملة والنشاطات المهنية غير مصرح بها في الضمان الاجتماعي، وبالتالي فهي تصنف ضمن فئة البطالين. بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:
– وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛
– وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛
– الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛
– توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛
– زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل؛
– ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

2-1-3- مؤشر الفقر[11]:

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر في فترة التسعينيات إلى ظهور فئات واسعة فقيرة. لكن بداية من عام 2000 عرفت الأوضاع تحسنا ملحوظا من خلال المقارنة بين بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي والتي يمكن أن نلخصها كما يلي:
– انخفاض نسبة الأمية عند الفئة ما بين أكبر من 15 سنة (من % 32 سنة 2001 إلى % 23 سنة 2005 لتصل إلى أقل من % 15 سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية؛
– انتقل نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر؛ في حدود 3500 دولار سنة 2014.
– انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 15000 دج سنة 2005 ليصل إلى؛ 18000 دج بداية من سنة 2012.
– تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي مضاعفة الجهود والتي تتمثل في التقليل من حدة الفقر بالمراعاة الاعتبارات التالية:
– تفعيل دور المجتمع المدني في المساهمة في القضاء على الفقر؛
– تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي؛
– مراعاة السياسة الاجتماعية عند اعتماد البرامج الاقتصادية؛

– تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

2-1-4- التلوث البيئي:

رغم إدراك الحكومة الجزائرية بأهمية المحافظة على البيئة، إلا أن حدة التلوث البيئي الغابي تفاقمت نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى الأسباب التالية:

– إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينيات؛

– قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛

– ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛

– ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛

– سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.

2-1-5- معدل التضخم[12]:

ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2014 إلى سبتمبر 2018 أنها جاءت كما يلي:

2.92 في 2014– 4.78 في 2015– 6.40 في 2016– 5.59 في 2017– 4.45 في سبتمبر 2018.

بدأ التحسن في 2017 و2018 حيث انخفض نسبيا معدل التضخم مقارنة بالسنوات الماضية. لكن يستلزم اتخاذ بعض الإجراءات للتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها و لتحقيق ذلك ينبغي القيام بما يلي:

– التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعات الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والاليكترونية؛

– ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛

– الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه؛

ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية المرجوة، سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

2-2- السياسات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لمواجهة الرهانات:

نذكر في هذا الإطار برنامج التنمية للفترة 2015–2019[13] حيث رصدت الدولة لهذا المخطط نحو262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إل تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق سنة 2019، وهو اليوم في آخر فتراته منذ انطلاقته.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي شرعت الحكومة الجزائرية في تجسيده، في الآتي:

2-2-1- تطوير الاقتصاد الوطني:

وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

2-2-2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية:

وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

2-2-3- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:

وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية إلى تحسين:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

ومن أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج ركزت الدولة الجزائرية على العمل على:

2-2-4- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية:

في هذا المجال، فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الآتي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛
- تطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن؛
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

2-2-5- توسيع عصرنة القطاع الصناعي:

ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكيفها من خلال تحقيق إجراءات وكيفية التمويل.

2-2-6- تطوير النشاطات الفلاحية:

لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛

– الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛

– مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدرتها.

2-2-7- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها:

من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة الجزائرية أهدافا لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

– توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛

– تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛

– مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات حديدية؛

– إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة و وهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

وعليها يتضح من خلال ما سبق أن برنامج آفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أمام انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما سيعطي هذا المخطط أمال جديدة للتنمية المحلية والبشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل البترول غير المستقرة.

خاتمـــة

بعد الدراسة والتحليل للدستور الجزائري لسنة 2016، يمكن القول بأن الأحكام المتعلقة بالتنمية المستدامة بنسبة معتبرة تعد مؤشرا إيجابيا لتطبيقها وتفعيلها مما يدل على اهتمام الحكومة الجزائرية بالتنمية المستدامة.

والملاحظ أيضا من النواحي الإيجابية أنه بمجرد دسترة التنمية المستدامة، سوف تتحول إلى مكسب وحجة للمطالبة في نفس الوقت بإلحاح على تطبيقها، بدلا من أن تكون منعدمة، مما يصعب إدراجها في جدول أعمال الحكومة لتكون في برامج السياسة العامة والتي تستغرق وقتا طويلا لإعطائها الصبغة القانونية لاسيما في الدستور.

أما من الناحية الواقعية والمتعلقة بتجسيد مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع، فالمعلوم أن نفاذ القواعد الدستورية تخضع إلى ديناميكية خاصة بكل بيئة معينة تتعلق بالشعب والدولة، وبالتالي تحتاج إلى دراسة سيكولوجية سوسيولجية لمعرفة التطورات الخاصة بهذه الدينامكية، لأن السياسات العامة ومنها المتعلقة بالتنمية المستدامة وأبعادها المتداخلة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك بعدها الدولي يجعل نفاذ قواعدها الدستورية يكون كتحصيل حاصل وحتمية تفرض نفسها مع وجود إرادة سياسية قوية لتجسيد لذلك.

تطابق أهداف وبرامج الدولة الجزائرية مع مبادئ التنمية المستدامة لاسيما المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد خلق الثروة بدلا من الاقتصاد الريعي سهل بصفة فعلية في تطبيق القواعد الدستورية المتعلقة بالتنمية المستدامة لما تحمله من مبادئ تسهل في التنمية الاقتصادية مع تحقيق العدالة بين الأجيال والمحافظة على البيئة.

البعد الاجتماعي للدولة الجزائرية الذي تعود جذوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، قد خلق ما يعرف عند أصحاب المدرسة المؤسساتية الجديدة بتبعية المسلك الذي يولد التزام الدولة الجزائرية الحفاظ على بعدها الاجتماعي الذي بدوره يتناسب مع مبادئ التنمية المستدامة.

تبين النتائج المحققة من طرف الحكومة الجزائرية في ميدان التنمية المستدامة أهمية هذه الأخيرة ومدى ثقل وزنها وتأثيرها على ضرورة نفاذ قواعدها على أرض الواقع. ففي هذه النقطة نذكر بعض الإنجازات عن طريق نفاذ القواعد الدستورية للتنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة حيث وضعت الجزائر آليات مؤسساتية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة، ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، والسيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

الهوامش:

1- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنوط، (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار صفاء، ص 23.

2- محمود جاسم نجم الراشدي، (2014)، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 2.

3- لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، مصيرنا المشترك، تقرير حول البيئة والتنمية تقرير جرو هارلم برونتلاند، سنة 1987، نقلا عن موقع www.un-documents.net/our-common-future.pdf :، تاريخ الزيارة: 2017/12/27.

4- Equilibrer les piliers du développement durable, 21/07/2011, https://www.un.org/development/desa/fr/news/sustainable/piliers-developpement-durable.html, visité le 25/12/2018.

5- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في.العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2011، ص 24.

6- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنوط،نفس المرجع، ص 26.

7- Guyonnaud F.Marie et Willard Frédirique, le Management environnemental au développement durable des entreprises, France: 2005, p 25.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول 1437 الموافق 06 مارس 2016 **المتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة بتاريخ 07 مارس 2016، ص، ص 1- 37.

9- La banque Mondiale en Algérie, http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview,visité le 25/12/2018

10- Leger recul du taux de chômage de 11,1% (avril 2018), http://www.aps.dz/economie/76363-leger-recul-du-taux-de-chomage-a-11-1-avril-2018, visité le 23/12/2018

11- La banque Mondiale en Algérie, http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview,visité le 25/12/2018

12- Taux d'inflation: la variation moyenne de l'indice des prix a la consommation a fin septembre 2018 http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html, visité le 21/12/2018.

13- Programme quinquennal 2015-2019 http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20140522/1180.html, visité le 21/12/2018.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

– الوثائق الرسمية:

1- قانون 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول 1437 الموافق 06 مارس 2016 المتضمن للتعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة بتاريخ 07 مارس 2016.

– الكتب:

2- محمود جاسم نجم الراشدي، (2014) ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

3- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنوط، (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار صفاء.

– رسائل دكتوراه:

4- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في.العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2011.

مراجع باللغة الأجنبية:

Livre:

5- Guyonnaud F.Marie et Willard Frédirique, le Management environnemental au développement durable des entreprises, France: 2005.

المواقع الالكترونية:

6- لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، مصيرنا المشترك، تقرير حول البيئة والتنمية تقرير جرو هارلم برونتلاند، سنة1987، نقلا عن موقع www.un-documents.net/our-common-future.pdf :، تاريخ الزيارة: 2017/12/27

7-Equilibrer les piliers du développement durable, 21/07/2011, https://www.un.org/development/desa/fr/news/sustainable/piliers-developpement-durable.html,

8- La banque Mondiale en Algérie, http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview.

9- La banque Mondiale en Algérie, http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview.

10- Leger recul du taux de chômage de 11,1% (avril 2018), http://www.aps.dz/economie/76363-leger-recul-du-taux-de-chomage-a-11-1-avril-2018.

11- Programme quinquennal 2015-2019 http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20140522/1180.html

12- Taux d'inflation: la variation moyenne de l'indice des prix a la consommation a fin septembre 2018 http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html.